وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بحث بعنوان

دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

بحث تقدمت به الطالبة / شهد صباح عطا

الى

كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية وهو جزء من

متطلبات نيل شهادة البكالوريس في القانون

أشراف

م . م هدى مهدي صالح

١٤٣٨ هـ

٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وأَعِـدُّوا لَـهُـمْ مَـا اسْـتَطَعْتُمْ مِـنْ قُـوَّةٍ وَمِـنْ رِبَـاطِ الْخَيْـلِ تُرْهِبُـونَ بِــهِ عَـدُوَّ اللَّهِ وَعَـدُوَّكُمْ وَآخَـرِينَ مِـنْ دُونِهِـمْ لَا تَعْلَمُـونَـهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَـا تُنْفِقُوا مِنْ شَـيْءٍ فِـي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ) (٦٠)

" صدق الله العظيم "

سورة الأنفال / الجزء العاشر

الاية :- " ٦٠ "

الأهداء

الى واهب الحياة وديمومتها ..... ربي

الى من علمني الاخلاص والثبات على الحق .... نبي

الى من ذلل لي المصاعب وهون على المتاعب

الى من كان لي الحبيب والصديق ليسهل وينير لي الطريق

أبي

الى من سهرت الليالي ورخصت لي الغوالي

الى من خصتني بالدعاء الى القلب الفسيح والوجه السميح

أمي

الى سندي من أتكأ عليه

أخوتي

الى من خفق قلبه مرتين ... مرة حبا لي ومرة خوفاً علي

أهدي اليكم خلاصة فكري وثمرة جهدي

شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه الابرار الميامين .

وبعد ... اتوجه بجزيل شكري وامتناني الى المشرف على البحث الاستاذة الدكتورة (هدى مهدي صالح) لما بذله من جهد ووقت وما قدمه لي من رعاية وتوجيهات واراء سديدة ومعاونة صادقة عبر مسيرة البحث وفقه الله وجزاه الله خيراً .

واشكر كل من استطاع ان يضحي بجزء من وقته الثمين في ابداء ارائه وملاحظاته وما قدموه من مساعدة ومشورة اسهمت في اغناء البحث وتطويره .

واخيراً اسجل شكري الى كل من اسهم من قريب او بعيد في تقديم المساعدة في انجاز هذا العمل .

اسال الله ان يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه

الباحثة

الفهرست

ت	المحتويات	الصفحة
١	**الاية القرأنية**	أ
٢	**الاهداء**	ب
٣	**الشكر والتقدير**	ت
٤	**الفهرست**	ث
٥	**المقدمة**	١ ــ ٣
٦	**المبحث الاول :- مفهوم العامل الاقتصادي بالعلاقات الدولية**	٤ ــ ٥
٧	المطلب الاول :- مفهوم العامل الاقتصادي	٦ ــ ٧
٨	المطلب الثاني :- معوقات العامل الاقتصادي	٨ ــ ١٠
٩	**المبحث الثاني :- أدوات العامل الاقتصادي**	١١
١٠	المطلب الاول :- الاستيراد والتصدير	١٢ ــ ١٥
١١	المطلب الثاني :- الاستثمار	١٦ ــ ١٨
١٢	**المبحث الثالث :- دور العامل الاقتصادي في مصر**	١٩ ــ ٢٠
١٣	المطلب الاول :- العامل الاقتصادي في مصر	٢١ ــ ٢٢
١٤	المطلب الثاني :- تأثير الاقتصاد المصري في العلاقات الدولية	٢٣ ــ ٢٧
١٥	**الخلاصة**	٢٨
١٦	**الخاتمة**	٢٩
١٧	**قائمة المصادر**	٣٠ ــ ٣٣

المقدمة

يحتل العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم الى أن أضحت المحرك الأساسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول ، فبموجب تلك العلاقات بتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسة .

ولا نكون مبالغين اذا ما قررنا بأن مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيراً بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهراً من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات .

وأن العلاقات الاقتصادية الدولية هو نمط ثانٍ من العلاقات الاقتصادية يعتبر اكثر تطوراً واكثر تشعباً من العلاقات الاقتصادية الوطنية ، فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعوا الى البحث عن اسواق تجارية في دول اخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري ، وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الانفلات .

مشكلة البحث :-

من بين الانماط الجديدة برزت تكتلات اقتصادية كألية جديدة للتنافس وتوزيع القوى المرشحة كأقطاب مؤثرة وفعالة في القرن الحادي والعشرين ، وما صاحبها ذلك من نزوع شديد للتكتل وتجميع الامكانيات المنفردة في هياكل اكثر تحقيقاً لمطالب الفعالية والدفاع عن مصالح وتطوير المكاسب في وجه الاخرين .

أهداف البحث :-

تطوير القوى الاقتصادية كأحد العناصر الاساسية في تقدير قوة الدول على صعيد ممارسة دور أكثر فعالية في نظم العلاقات الدولية .

اهمية البحث :-

أن قوة الاقتصاد لا تكمن فقط كونه يضم دول ذات اقتصاديات كبيرة فقط ، ولكن ايضاً في قدرة دول على توحيد أهدافها الاقتصادية بما يدور بالفائدة على الجميع من دون صراع ، فعلت الادارة الجماعية الاقتصادية على الادارة السياسية والنظرة الضعيفة .

منهجية البحث :-

دراسة استقرائية تحليلية لمفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيرها بين الدول. اعتمادنا في هذا البحث على المنهج التحليلي .

هيكلية البحث :-

قد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول :- مفهوم العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

المطلب الاول :- مفهوم العامل الاقتصادي

المطلب الثاني :- معوقات العامل الاقتصادي

المبحث الثاني :- أدوات العامل الاقتصادي

المطلب الاول :- الاستيراد والتصدير

المطلب الثاني :- الاستثمار

المبحث الثالث :- دور العامل الاقتصادي في مصر

المطلب الاول :- العامل الاقتصادي في مصر

المطلب الثاني :- تأثير الاقتصاد المصري في العلاقات الدولية

المبحث الاول

مفهوم العامل الاقتصادي بالعلاقات الدولية

المطلب الاول :- مفهوم العامل الاقتصادي

المطلب الثاني :- معوقات العامل الاقتصادي

المبحث الاول

مفهوم العامل الاقتصادي بالعلاقات الدولية

يؤثر في العلاقات الدولية سواء سلباً أو إيجاباً ضعفاً أو قوة تطوراً أو تخلفاً نمواً أو اصمحلالاً عوامل كثيرة ومتنوعة وهذه العوامل تتطور وتتغير وتتبدل مع مرور الايام والازمان فالعوامل التي كانت مؤثرة في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر لا بل تقلص دورها وتراجع مركزها في التأثير من المقدمة الى المؤخرة ومن ابرز العوامل التي كانت مؤثرة في الماضي وتراجع دورها الموقع الجغرافي ، حيث كان يلعب دوراً تقليدياً في التأثير واستمر كذلك لفترات طويلة من الزمن وما زال ولكن بنسبة اقل ، بالمقابل تقدم العامل الاقتصادي واحتل موقعاً متقدماً في التأثير على العلاقات بين الدول .

المطلب الاول

مفهوم العامل الاقتصادي

يعد الاقتصاد في زمننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية ، وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها ، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي فضلاً عن الى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعوا الحاجة لذلك ، فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء [١] .

ومع ظهور مفهوم العولمة وتقلص المسافات بين الدول ازداد التبادل التجاري فيما بينها ونشط وذلك لعدم أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها وقوتها واتساع مساحتها وتنوع مواردها أن تعلن الاكتفاء الذاتي أو أن لا تستورد أو تصدر شيئاً من والى غيرها من الدول [٢] .

فالدول المنتجة تحتاج الى أسواق مفتوحة لتصريف منتجاتها ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى سكانها كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لابُد لها من استيرادها ، كذلك المواد الخام التي لاغنى لصناعتها عنها وخصوصاً اذا لم تتوفر في أراضيها لذلك تنشأ حركة تجارية بين الدول من تلقاء ذاتها وهذه الحركة التجارية تضفي بظلالها على العلاقات الدولية فتجعل الدول توقع المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها مما يعزز علاقاتها السياسية وبالتالي ينشط حركة العلاقات الدولية فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي [٣] .

---

[١] حسيب عارف العبيدي : القوة في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٢٨ .

[٢] عبد العزيز جراد : العلاقات الدولية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص٥٨.

[٣] ناصف يوسف : النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٥ .

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة ، فهذا الجانب يجب عدم اغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول ، وفي هذا الأطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وتحسين نوعية حياة الانسان في تلك الدول [١] .

وفي هذا المجال نشأت منظمات اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ، حيث تهدف الى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المحتاجة لها ، ومن أمثلة الدول التي تقديم المساعدات الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم القروض والمساعدات للدول المحتاجة من خلال وكالات ومنظمات متخصصة في هذا المجال ومنتشرة فروعها في مختلف أرجاء العالم [٢] .

كذلك اليابان التي تسهم بالمشاريع الإنمائية في مختلف دول العالم بالاضافة الى فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول القادرة على تقديم المساعدات ، أن هذه المساعدات لها تأثير كبير في اخفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل ان تحتل مكانة دولية مؤثرة سعياً لأن تكون عنصراً رئيسياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية [٣] .

وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات ، وأيضاً المقاطعة الاقتصادية ومنح الاستيراد ، كذلك زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلباً على الدول المصدرة [٤] .

---

[١] محمد سميع حميد : الابعاد السياسية والاقتصادية للمنتدى الاقتصادي العالمي ، جريدة البعث ، دمشق ، العدد ١٢٨١٤ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨ .

[٢] اسماعيل صبري : العلاقات السياسية والدولية ، ط٢ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

[٤] حسيب عارف العبيدي : القوة في العلاقات الدولية ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .

المطلب الثاني

معوقات العامل الاقتصادي

هذه المعوقات تتميز بأنها ليست طارئة أو أنية وأنما تحمل في طيتها تاريخاً من التراكمات والسلبيات ، وتتشعب باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية ومحلية ، وبين أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وفيما يلي نتناول عدداً من المعوقات التي أدت الى تعثر العامل الاقتصادي [١] .

اولا :- الاختلاف الهيكلية :

يؤثر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع التي لايمكن لنشاطها الانتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الاجل الطويل ، ففي بعض الدول العربية يصل الاعتماد على خام النفط الى نحو ٩٠% من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما في دول عربية أخرى يصل الاعتماد على السلعة أولية والصناعة البسيطة الى نسبة مماثلة [٢] .

ثانياً :- النزوع الى القطرية :

حيث زادت النزعة الى القطرية في الدول العربية خاصة بعد حصولها على استقلالها ، وأصبح مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية وتجمد الوعي العربي العام ، فمعظم الدول العربية مارست نمطاً انعزالياً قطرياً يغيب عنه البعد الدولي ، الأمر الذي اسهم في تعميق

---

[١] اسماعيل العربي : فصول في العلاقات الدولية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢ .

[٢] دقيش ابو بكر ، مذكرة التكامل الاقتصادي العربي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤ .

التبعية والتجزئة القطرية ففي الوقت الذي عمدت فيه الدول الاستعمارية الى تقسيم الوطن العربي الى اقطار مختلفة ليسهل عليها السيطرة والمحافظة على مصالحها وربط الهياكل الاقتصادية للكيانات العربية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي [١] .

ثالثاً :- العوامل الاجتماعية :

ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول ذاتها فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغير والحرص على تبؤ دور الزعامة والاستئثار بالقدر على التأثير في توجيهات القرار في القضايا المختلفة وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرض العامل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية فحسب بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة بين الدول [٢].

رابعاً :- ضعف وغياب الادارة السياسية :

لاشك ان العوامل السياسية تلعب دوراً مهما في تحقيق العامل الاقتصادي في مجال الاقتصاد ، واذا كانت هناك معوقات تزاحمت لتعرقل مسيرة العامل الاقتصادي فان اهمها هو ضعف وغياب الادارة السياسية وتلك الادارة لو وجدت لحطمت كل المعوقات .

خامساً :- صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية :

ويرجع ذلك الى تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي من حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي واختلاف الدول العربية من حيث الانظمة والتشريعات التجارية

---

[١] السعيد بوشول : واقع التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رسالة ماجستير – ٢٠٠٨ ، الرياض ، ص ٣٨ .

[٢] سامي عفيفي حاتم : التكتلات الاقتصادية بين التنضير والتطبيق ، جامعة حلوان ، ط٤ ، القاهرة – ٢٠٠٣ ، ص ٢٦ .

، وهي أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية وتؤدي الى صعوبة تنفيذ القرارات المشتركة [١] .

سادساً :- الاقتصادية والمالية للدول :

حيث ظهرت التبعية من خلال تزايد احتياجات الدول من السلع سواء الانتاجية والاستهلاكية ، وهذه التبعية الاقتصادية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر الحاحاً من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعة الدول العربية وهذا من شأنه ان يحدث تفتت بين الدول ، أما التبعية المالية فقد وجدت من خلال ارتباط النظام النقدي والمالي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي وهو النظام الذي كانت تمثله الدول المستعمرة المسيطرة على الدول النامية ومنها الدول العربية ، وهذه هي أهم المعوقات التي واجهت وما زالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي [٢] .

---

[١] نزيه مبروك عبد المقصود : التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، ط١ ، دار الفكر الجامعي ، جامعة الازهر الشريف ، مصر – ٢٠٠٧ ، ص ٣٥ .

[٢] صلاح الدين حسن السيد : الاتحاد الاوربي والعملة الاوروبية الموحدة والسوق العربية المشتركة الواقع والطموح ، دار عالم الكتب ، القاهرة – ٢٠٠٣ ، ص ٥٢ .

المبحث الثاني

أدوات العامل الاقتصادي

المطلب الاول :- الاستيراد والتصدير

المطلب الثاني :- الاستثمار

المبحث الثاني

أدوات العامل الاقتصادي

المطلب الاول :- الاستيراد والتصدير

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعدها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات ، فالتصدير هو أحد الاليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ الى الخارج أهم عناصره ، فالتوسع في التصدير عموماً يساعد على ازالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية ولا شك أن هناك محاولات جادة من قبل الدولة لدفع التصدير وفتح أسواق جديدة فإن زيادة النفاذية الى الاسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتجاتها في الخارج [١] .

وهذا يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية شريطة الا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها وهو القصور الذي تعاني منه أغلبية الدول النامية [٢] .

فالتصدير هو انتاج السلع أو الخدمات في بلد وبيعها أو تداولها في بلد أخر ، ويكون التصدير بطرق مباشرة وغير مباشرة كما يلي [٣] .

---

[١] محمد علي اللبني ، مقدمة في التحليل الاقتصادي ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠.

[٢] مطانيوس حبيب ، مسائل الاقتصاد اللاسياسي ، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي ، ط١ ، دار الرضا للنشر ، دمشق – ١٩٩٩ م ، ص ١٠٤ .

[٣] محمد علي اللبني ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

١ – التصدير المباشر :-

النظام النموذجي لذلك هو أن يكون لدى الدولة قسم خاص للتصدير بحيث تبيع المنتج أو الخدمة مباشرة للمستهلكين في الدول الأجنبية في هذا النظام يكون لدى المنشئة السيطرة الكاملة على تسويق السلع والخدمات والتوزيع والمبيعات والتسعير ، والخيارات التجارية الأخرى ، العديد من الدول تعتمد على واحدة أو عدة قنوات للتصدير المتخصصة خارج مؤسساتهم معظم الدول تختار الطرق المباشرة وغير المباشرة ، وتباع الصادرات مباشرة من خلال مقرها في الخارج [١] .

وتباع الصادرات الغير المباشرة من خلال وكلاء أو موزعين للتصدير يمكن التنفيذ من خلال استخدام كلتا الطريقتين ، في هذه الحالات يمتلك التاجر السلع ، عكس الوكلاء يمثلوا الصانع او المالك مقابل عمولة ولا يمتلكون البضائع [٢] .

وهناك عدة أنواع مختلفة من الوكلاء المباشرين بعضهم يعمل بالعمولة ولديه عقد مع البائع ، ولا يبيع المنتجات المنافسة لما يبيعه ، والمصدر يدرب الوكيل أو المندوب على المنتج ويوفر له التسهيلات اللازمة وهناك وكلاء الشراء الذين يرُسلوا الى بلد أجنبي من قبل شركاتهم لشراء المنتجات لبيعها في الوطن وتدفع لوكيل الشراء عادة رسوم أو عمولة مقابل هذا العمل [٣] .

---

[١] نبيهة جابر ، فكرة الاستيراد والتصدير ، مقال على الموقع علم نفسك مهارات العمل الحر، الرابط ، ١٦ / ٤ / ٢٠١٨ : www.drnabihagaber.blegspot.com .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] محمد علي اللبني ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

٢ – التصدير الغير مباشر :-

عندما تستخدم الدولة وكلاء لإيجاد وتوفير السلع للمشترين الاجانب فأنه يستخدم تصدير غير مباشر ، هذا الاسلوب من التصدير يطرح أقل قدر من المخاطر والمصاريف لأنه من السهل نسبياً البدء باستثمار رأس مال معقول [١] .

والوكيل يقوم بدور الوسيط بين المصدر والمشتري ويسهل تدفق السلع وهناك عدة أنواع مختلفة من هذا النوع من الوكلاء ، وهذه الوكالة تتقاضى اتعاب من الدولة المصدرة وفي المقابل تساعد الصانع من الوصول الى قنوات التوزيع الاجنبية [٢] .

الاستيراد :-

فهو يعني شراء البضائع من بلد أخر وبيعها داخل البلاد ، ومع ذلك قد يتأثر التصدير والاستيراد الى حد كبير بالسياسات الحكومية ، مثل تقديم الاعانات التي تقيد أو تشجع على بيع السلع والخدمات خاصة في الخارج وقد يكون من المحظور تصدير سلع معينة ، مثل التكنولوجيا العسكرية ، أو يسمح بها لجهات محددة بشروط طبقاً لاتفاقيات بين الأطراف المعينة ، في حالات الحظر التجاري أو اللوائح الحكومية الأخرى قد تمنع الدولة مع التعامل مع بلاد محظور التعامل معها ، ويعتبر التصدير أحد الأساليب التي تستخدمها الدول لتثبيت وجودها في الاقتصادات خارج وطنهم [٣] .

---

[١] طلعت أديب عبد الملك ، دور التصدير والاستيراد في عملية التنمية ، سلسلة دراسات المعهد القومي للادارة العليا ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٤ .

[٣] محمد عبد القادر ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، جريدة الاهرام ، العدد ٢٧٦ ، القادرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٧ .

وعند الاستيراد الى داخل بلد يجب التواصل مع الجمارك لتحديد التراخيص اللازمة والقضايا اللوجستية ، غالباً ما يكون هو المخلص الجمركي يقدم التسهيلات اللازمة لتسهيل انتقال سلس للسلع والخدمات بين الدول [١] .

ويطلق على الاستيراد والتصدير التجارة الخارجية للدولة وتتكون من تجارة مرئية (البضائع بكل انواعها) ، وتجارة غير مرئية (الخدمات مثل التأمين وتسهيلات الشحن) ، ويمكن للبلدان أن تكون في موقع مناسب للتصدير لعدة أسباب ، يجوز للدولة تصدير السلع اذا كان لديها الموارد الطبيعية التي يفتقر اليها اخرون [٢] .

وبعض البلدان قادرة على تصنيع منتجات بتكلفة أقل نسبياً من البلدان الاخرى ، على سبيل المثال عندما تكون اليد العاملة لديها أقل كلفة عن البلدان الاخرى ، ومن العوامل الاخرى قدرة الدولة على انتاج سلع عالية الجودة أو لديها القدرة العالية على التجديد والابتكار او القدرة على انتاج السلع في موسم من السنة تكون بلدان أخرى في حاجة اليها [٣] .

---

[١] محمد زكي الشافعي ، التنمية الاقتصادية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة – ١٩٨٣ ، ص ٢٣ .

[٢] طلعت أديب عبد الملك ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

[٣] نبيهة جابر ، مصدر سابق .

المطلب الثاني :- الاستثمار

هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخص لشراء السلع والخدمات التي تفي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول الى زيادة وسائل انتاج تلك السلع والخدمات ، لذلك فإن المفهوم الاقتصادي لكلمة الاستثمار يختلف عن المعاني الشائعة التي يتناقلها الناس لهذه الكلمة ، وبناء على ذلك فإن الاستثمار في بلد ما هو ذلك الجزء من الناتج العام لذلك البلد في المدة المعينة ، الذي يجري انفاقه على الجديد من الأصول أي من الإنشاءات والمعدات والتجهيزات والمرافق وعلى الاضافات الحاصلة في تلك المدة في المخزون الاستثماري [١] .

ويأتي الاستثمار من ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك وقد لوحظ منذ القدم أن ثمة فئات من الناس تجد ان مجمل استهلاكها يقل عن مجمل دخولها ، وتجد بين أيديها في أخر الموسم ، سواء أكان شهراً أم عاماً مبلغاً فائضاً من المال [٢] .

وقد إدركت تلك الفئات من الناس او الدول ان ادخار هذا الوفر نقوداً سائلة يبقي الفائض جامداً ، وهو أمر عقيم لا زائد فيه ، في حين أن ثمة أعمالاً أخرى تحرك الوفر المدخر وتعيده مع ربح إضافي ، من هذا المنطلق فإن ذلك الجزء من الدخل الذي لاينفق على الاستهلاك يكون مهئياً بوجه طبيعي لينفق على الاستثمار [٣] .

انواع الاستثمار :- وتكون على نوعين " استثمار عام " و " استثمار خاص " والاخير يمكن ان يكون فردياً أو جماعياً ، فالفردي هو ما ينفذه المدخر مباشرة ، والجماعي يتم عن طريق

---

[١] طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار ، ط١ ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٧ ، ص ١٣ .

[٢] طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ، ط١ ، دار الناشر للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٣ .

[٣] حسني علي خربوش وأخرون ، الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، ط١ ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ١٨٤ .

مؤسسات استثمارية مساهمة تقوم بقلب رؤوس أموالها النقدية الى أصول منتجة وغالباً ما ترقد تلك المبالغ بتمويلات اضافية مستمدة من أرباح سابقة محتجزة أو من قروض متنوعة ، أما الاستثمار العام " فهو مجمل ما تنفقه الدولة والقطاع العام على تكوين رأس مال حقيقي جديد ، فهو ينطلق من محور النظرة الشاملة للمنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تؤول الى البلد المعني كلية ولا ينحصر بحافز " الربحية " الضيف ، كما هو الأمر في حال الاستثمار الخاص " [١] .

فللاستثمار الخاص يكون الدافع عادة تحقيق أعلى عائد ربح ممكن لذلك ينظر الاقتصاديون فيما يتعلق بالاستثمار الخاص الى " الأنتاجية الحدية الخاصة لرأس المال " ، إضافة الى النوعين الرئيسين للاستثمار " العام والخاص " بشقيه الفردي والجماعي ، فإنه يمكن أيضاً التفريق بين انواع اخرى من الاستثمارات وفقاً لعدد من الخصائص الأخرى فهناك " استثمار تلقائي " " واستثمار مستحث " فالأول هو الذي يتقرر بصورة مستقلة عن المؤثرات الاقتصادية القائمة كمستوى الدخل العام أو معدل الاستهلاك ، وهو غالباً ما يتقرر نتيجة إيجاد سلعة جديدة أو استحداث طرائق وأساليب إنتاجية غير تقليدية أو يكون ناجحاً عن متغيرات اجتماعية أو نفسية أو سياسية غير مرتبطة بصورة مباشرة بالمعطيات الاقتصادية [٢] .

أما الاستثمار المستحث أو المحرض فهو الذي يعتمد كلياً على الاوضاع والعوامل الاقتصادية القادمة والمتوقعة والذي يقدم عليه المستثمر بدافع المنفعة المادية المباشرة وكذلك يمكن التفريق بين انواع الاستثمارات تبعاً لكونها " مباشرة او غير مباشرة " فالأولى هي التي يجريها صاحب المال بنفسه ، بيد أنه اذا كانت ادخاراته قليلة أو درايته محدودة او أحوالة مانعة فإنه يلجأ للاستثمار " غير المباشر " وذلك بشراء أسهم في مشروعات استثمارية جديدة أو

---

[١] حسني علي خربوش واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

[٢] يحيى عبد الرحمن ، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية (الاستثمار) ، ط١ ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٩٤ ، ص ١٨ .

بالاشتراك في برامج استثمارية جديدة حيث يكون للمشروع او للبرنامج ادارة متخصصة ترعى حسن تنفيذه وتشغيله وتقوم بتوزيع ارباحه السنوية على المساهمين [١] .

وفي المجتمعات الرأسمالية حيث توجد أسواق للأسهم وللأوراق المالية وحيث توجد أعداد كبيرة من الشركات التي تقوم بطرح أسهمها في تلك الأسواق لم يبق بأستطاعة المدخر العادي أن يعرف السبيل الأفضل للاستثمار أو أنواع الأسهم التي تلائم حالته وتقي بغرضه [٢] .

وقد إزداد الاهتمام بدور العامل الاقتصادي في السنوات الأخيرة نظراً الى إزدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ومن ثم فقد اصبحت هذه العوامل جزءاً حيوياً من السياسة الخارجية ، بيد أن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل وحده لا يفسر تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسات الخارجية ، ويصفه عامة تلعب أدوات العامل الاقتصادي دوراً مركزياً في اختيار السياسات الخارجية [٣] .

ولأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفر الموارد الاقتصادية ويحدد توفر تلك الموارد ، بما إمكان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أو مستقبله لتلك المعونة ، كذلك فإن تلك الموارد تحدد قدرة الدولة على سباق التسلح والتكليف الباهض والتبادل التجاري أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات [٤] .

---

[١] حاتم فارس طعان ، الاستثمار اهدافه ودوافعه ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت – ١٩٩٩ ، ص ٢٧ .

[٢] حسني علي خربوش واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

[٣] محمد أحمد علي المفتي ، الادوات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية ، شبكة الألوكة الالكترونية ، www.alukah.net .

[٤] المصدر نفسه .

المبحث الثالث

دور العامل الاقتصادي في مصر

المطلب الاول :- العامل الاقتصادي في مصر

المطلب الثاني :- تأثير الاقتصاد المصري في العلاقات الدولية

المبحث الثالث

دور العامل الاقتصادي في مصر

ان الاقتصاد المصري من أقدم اقتصاديات العالم حيث بدأ بالقطاع الزراعي والتبادل التجاري مع البلدان المجاورة ، ومر بمراحل تطور وانحدار حتى بداية العصر الجمهوري وثورة يوليو ١٩٥٢ ، بدأ الرئيس السابق جمال عبد الناصر في الاصلاح الاقتصادي وإنهاء الفترة الاقطاعية ومن هنا بدأت الثورة الاقتصادية في مجالات عدة وكان حينها اقتصاد يتمتع بدرجة عالية من المركزية .

إنفتح الاقتصاد المصري بشكل كبير تحت حكم الرئيسين السابقين أنور السادات ومحمد حسني مبارك ، وفي الفترة من عام (٢٠٠٤ الى عام ٢٠٠٨) زادت وتيرة الاصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، على الرغم من المستويات العالية نسبياً للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة ظلت الظروف المعيشية للفقراء والمواطنين العاديين في تدهور واكثر سواً ، وقد ساهم في استياء الرأي العام ، وسوف نتناول في هذا المبحث مطلبين : الملطب الاول يتناول العامل الاقتصادي في مصر ، أما المطلب الثاني يتناول تأثير الاقتصاد على العلاقات الدولية في مصر .

المطلب الاول :- العامل الاقتصادي في مصر

لدى مصر اقتصاد مستقر يتمتع بدرجة من النمو المستمر في متوسط ٤ % ، خلال ربع قرن مر الاقتصاد بمراحل مختلفة من التنمية والاصلاحات التي لعب فيها القطاعين الخاص والعام ادوار متفاوتة من حيث الاهمية النسبية ، ففي عام (١٩٥٢) و (١٩٦٠) شرع الرئيس المصري الاسبق (جمال عبد الناصر) في اتباع السياسات الاقتصادية التي استهدف اعادة توزيع الموارد من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والسيطرة على مصادر الانتاج ووسائله [١] .

وكانت أبرز هذه السياسات قانون الاصلاح الزراعي وتأميم البنوك الخاصة والاجنبية العاملة والشركات والمصانع الكبرى ، وبدأ بالاستثمار الحكومي المباشر بأنشاء شركة الحديد والصلب المصرية عام (١٩٥٤) ثم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ م [٢] .

وفي عام ١٩٧٤ تم تطبيق برامج سنوية بشكل خطط متحركة والاستعانة برؤوس الاموال العربية والاجنبية في التنمية الاقتصادية مما رفع معدل النمو السنوي ، ثم مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتحول نحو اقتصاد السوق ، والتي شملت تقليص دور القطاع العام تدريجياً والتجول الى القطاع الخاص مع البقاء على دور الاقتصاد الكلي [٣] .

---

[١] لبنى عبد الله القاضي ، اثر العمالة الاجنبية في التغيير الاجتماعي بالدول العربية ، المركز العربي للدراسات ، الرياض ، ٢٠١٠ ، ص ٢١١ .

[٢] عبد الخالق فاروق ، الاقتصاد المصري ، ط١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٨٧ .

[٣] عامر عادل ، التنمية الاقتصادية ، المجلة الاقتصادية المصرية ، العدد ٤٧١ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٧ .

انضمت مصر الى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ، وأبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط ، كما سعت نحو إحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة وتفعيل اقامة منظمة التجارة الحرة العربية ، وتنشيط دور مجموعة الدول النامية ، بالاضافة الى عقد اتفاقية شراكة مع الولايات المتحدة الامريكية واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الاسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية [١] .

وبعد الاضطرابات التي اندلعت في يناير ٢٠١١ ، تراجعت الحكومة المصرية عن الاصلاحات الاقتصادية ، وزاد الانفاق الحكومي الاجتماعي بشكل كبير لمعالجة هذه الاضطرابات ، ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي تسبب بالنمو الاقتصادي الى بطء ملحوظ في القطاعات الاقتصادية وتقليص في الإيرادات الحكومية ، وكانت السياحة ، والصناعة التحويلية ، والبناء من بين القطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد المصري [٢] .

ومن المرجع أن يظل النمو الاقتصادي بطيئاً خلال السنوات القليلة القادمة ، وأسترعت الحكومة انخفاض احتياطيات النقد الاجنبي لأكثر من ٥٠ % في عامي (٢٠١١) و (٢٠١٢) الى دعم الجنيه المصري ، وعدم توفر المساعدات المالية الخارجية نتيجة لفشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض بـ٤,٨ مليار دولار ، التي لها استمرت أكثر من ٢٠ شهراً ، قد يجعل الأزمات المالية وميزان المدفوعات في عام ٢٠١٣ [٣] .

---

[١] صلاح الدين حسن السيد ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

[٢] عمرو رجب ، الاقتصاد والتحول الديمقراطي في مصر ، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٢٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

المطلب الثاني :- تأثير الاقتصاد المصري في العلاقات الدولية

تعد العلاقة الاقتصادية بين مصر والدول العربية والخليج والعربي من العلاقات المتبادلة التي لا يمكن الاستغناء عنها من كلا الطرفين ، فمن جهة تمثل قناة السويس شريانا حيويا لدول الخليج ، اذ يمر ثلثا انتاجها من البترول عبر القناة ، ومن جهة أخرى يوجد بدول الخليج عدد كبير من العمالة المصرية لا يقل عن ٢,٥ مليون مصري ، هم من المصادر الأساسية للاقتصاد المصري بتحويلاتهم التي تبلغ نحو ١١ مليار دولار سنوياً في مقابل ٢٢ الف خليجي يقيمون في مصر .

ومن أهم العلاقة الاقتصادية بين مصر ودول الخليج تتركز في المساعدات والدعم والاستثمار والتجارة البينية والعمالة والسياحة وذلك كالتالي [١] :

اولاً :- المساعدات والمعوقات الاقتصادية المتبادلة :-

١ – الاطار التاريخي لهذه المعونات والمساعدات على الرغم من ارتباط مصطلح المعونات الاقتصادية بالمساعدات التي تقدمها الدول العربية النفطية لغيرها من الدول الأقل ثروة ، الا ان مصر كانت ولفترة طويلة دولة مانحة للمعونات المادية والفنية ، وكانت هذه المعونات تتم ايضاً عبر الحدود وفي الواقع كانت تقدم المعونات للدول الأكثر احتياجاً جزءاً مهماً في العلاقات العربية .

٢ – تطور المعونات الخليجية لمصر : تأثرت المعونات الخليجية بالمناخ السياسي الذي ساد في مصر ، ففي أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حصلت مصر على مقادير متزايدة من المعونات

---

[١] احمد خليلي الضيع ، المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٢ ، مصر ٢٠١٣ ، ص ٢٥ .

العربية إما مباشرة عن طريق المعونات الثنائية أو عن طريق برنامج الخليج لتنمية مصر الذي خصص ٢ مليار دولار لبرامج التنمية في مصر [١] .

ولقد ظلت القروض والمنح والمعونات الاقتصادية الخليجية عمود اساسي من اعمدة علاقة مصر بدول الخليج في عهد الرئيس الاسبق (حسني مبارك) ، وكانت تمتاز بشروط ميسرة مثل عدم ربط مصادر الشراء بمصادر التمويل فقد كانت مساعدات وقروض انمائية يهدف الاسراع في عملية التنيمة الاقتصادية والاجتماعية في مصر [٢] .

الا انه منذ تفجير الثورات العربية ، وبدء انعكاساتها وتداعياتها الاقتصادية السلبية ، برز اهتمام خليجي (قطري سعودي) بالأساس بتوفير المساعدات لدول الثورات (مصر ، وتونس ، واليمن ، وليبيا) في صورة قروض ومنح واستثمارات ، وقد كان هناك تفاوت في مقدار الاهتمام من قبل الدول الخليجية المناحة ، حيث اتبعت دول مجلس التعاون أسلوب تقديم المساعدات الثنائية التي بلغت نحو ١٩ مليار دولار ، فقد كانت قطر هي الحالة الاكثر بروزاً في تقديم القروض لدول الثورات ، حيث بلغت ٥ مليارات دولار لمصر فقط على مرحلتين ، منها مليار دولار منحة لا ترد ، و ٤ مليارات دولار ودائع في البنك المركزي وقامت بسدادها بالكامل [٣] .

أما السعودية فقد قدمت لمصر حزمة من القروض بقيمة ملياري دولار عبارة عن مليار دولار في صورة وديعة في البنك المركزي المصري ، ومليار دولار قرضاً ميسراً [٤] .

---

[١] عود عثمان الجليس ، العلاقات المصرية السعودية (١٩٦٥ – ١٩٧٣) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٧٥ .

[٢] وحيد عبد المجيد ، العلاقات السعودية المصرية ، ط١ ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٥ .

[٣] عمرو علي ، التعاون الاقتصادي بين مصر والدول العربية ، التطور والنتائج ، احوال مصرية ، ٢٠٠٢ ، الموقع الالكتروني www.digital.ahram.org .

[٤] المصدر نفسه .

وفي ظل وضع الاقتصاد العالمي الحالي يمكن تحديد ثلاثة قوى اقتصادية عظمى تشهد تطورات اقتصادية لها أثر على الاقتصاد المصري وهي كما يلي :

اولاً :- أوروبا

منذ حدوث الأزمة المالية العالمية في (٢٠٠٨) والاقتصاد الأوروبي يقبع في الركود حتى بعد مرور قرابة (٧) سنوات ، فما زالت منطقة اليورو غير قادرة على استعادة معدلات النمو لمستويات ما قبل الازمة ومع استمرار الركود في اوروبا فإن الطلب على الصادرات المصرية في الفترة الاخيرة قد أنخفض ، ولكي تستطيع أوروبا الخروج من الركود ، انتهج البنك المركزي الاوروبي سياسة التبسير الكمي بخلق كمية كبيرة من النقود لتحفيز الافراد على الاستهلاك والاستثمار ، تلك السياسة أدت الى انخفاض اليورو بشكل كبير امام العملات الاخيرة وهو ما كان له أثر سلبي على الاقتصاد المصري [١] .

كما أن الركود الاقتصادي وهشاشة العديد من البنوك الأوروبية ويؤثر بلاشك على قدرة الشركات الأوروبية على الاستثمار في مصر ، وهو ما انعكس بالفعل على خروج العديد من البنوك الأوروبية أخيراً من السوق المصرية [٢].

---

[١] عامر عادل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .
[٢] عبد الخالق فاروق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

ثانياً :- أمريكا

على عكس أوروبا ، فقد استطاعت أمريكا التعافي من الأزمة المالية ، حيث عاود اقتصادها للنمو بمعدلات تخطت ٥ % أخيراً بعد ان انتهج الفيدرالي الأمريكي سياسة التيسير الكمي بخلق النقود بكميات هائلة لسنوات مما أدى الى توافر السيولة بشكل كبير لتساعد على تحفيز النمو ، لكن بعد أن عاود الاقتصاد النمو ، قام الفيدرالي الأمريكي خلال العام الماضي يوقف خلق النقود ، كما يمهد لرفع سعر الفائدة خلال العام الحالي ، مما يعني أن عصر الأموال الرخيصة قارب على الانتهاء [١] .

ومع ارتفاع سعر الفائدة في أمريكا ، فإن توافر السيولة المناحة لصناديق الاستثمار الأمريكية للاستثمار في مصر سواء في السندات أو الأسهم ستنخفض نسبياً ، كما أن ذلك سيؤدي الى رفع سعر الفائدة على السندات المصرية التي تنوي الحكومة طرحها بالدولار وهو ما سيعني ارتفاع تكلفة الاقتراض نسبياً [٢] .

---

[١] صلاح الدين حسن السيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ .

[٢] لبنى عبد الله القاضي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٥ .

ثالثاً :- الصين

ساهمت سنوات طويلة من النمو السريع في الصين ، والتي توصف بأنها مصنع العالم ، في تراكم كميات هائلة من النقود حيث يقدر احتياطي النقد الأجنبي لدى الصين لقرابة (٤) تريليون دولار ، وعلى الرغم من الركود العالمي بعد الأزمة المالية العالمية الا ان الاقتصاد الصيني استطاع أن يجتاز الأزمة المالية العالمية الى حد كبير حتى أن الصين بدأت تبحث عن دور أكبر في الاقتصاد العالمي بتدشين بنك تنموي جديد برأس مال يقارب (١٠٠ مليار دولار) توجهه الصين ويهدف لتمويل الاستثمار في البنية التحتية في الدول النامية وهو ما سيكون منافساً للبنك الدولي الى حد كبير [١] .

وسيمثل ذلك البنك فرصة جيدة لدولة مثل مصر تسعى لتمويل العديد من المشروعات القومية في مجال البنية التحتية في الفترة القادمة ، كما ان الوضع الأمني المضطرب الذي تشهد ، مصر والذي دائماً ما يكون مصدر ازعاج للمستثمرين الغربين قد لا يشكل مشكلة للمستثمرين الصينين الذين توسعوا في أفريقيا في دول أشد اضطرابا من مصر [٢] .

---

[١] احمد خليل الضبع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

الخلاصة

أن الاقتصاد المصري يتأثر بشكل كبير بما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي فمع التطورات الاقتصادية الكبيرة في أوروبا وأمريكا والصين على الحكومة المصرية أن تعدل بوصلتها بتخفيض توقعاتها عن الاستثمارات الأوروبية والأمريكية بينما عليها التوجه للصين التي تتحول لمستثمر عالمي في البنية التحتية وإقامة شراكة استراتيجية معها كما ان على الحكومة إعادة النظر في العلاقة مع أوروبا ، الشريك التجاري الأكبر لمصر ، في ما يتعلق بالصادرات وعقود المقاولات الحكومية ، وكذلك الاسراع في الاقتراض الخارجي قبل ارتفاع أسعار الفائدة عمالمياً .

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة البحث توصلت الى النتائج التالية :

١ – ان العامل الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في الحياة الدولية ولا يعد من قبيل المصادفة أن نجد أن اقوى دول العالم قديماً أو في العصر الحديث هي اقواها اقتصادياً .

٢ – أن تاريخ العلاقات الدولية مليء بالمنازعات والاحداث المؤلمة التي كانت دوافعها اقتصادية بحتة .

٣ – ان العامل الاقتصادي يمثل عامل نزاع في العلاقات الدولية وعامل وحدة وعامل تدخل على مستوى العلاقات بين الدول .

٤ – يلعب عامل الاقتصاد دوره في أثارة أسباب المنازعات الدولية وبالعكس في تحقيق التعاون بين اطراف اللعبة الدولية .

٥ – الاقتناع الدولي التام للدول بالدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في تحديد قوة أو ضعف كل منها .

٦ – للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ، ويعدها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات .

قائمة المصادر

اولاً :- الكتب

١ – عبد العزيز الجراد ، العلاقات الدولية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، ١٩٩٢ .

٢ – ناصف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ .

٣ – اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية والدولية ، ط٢ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٩ .

٤ – اسماعيل العربي ، فصول في العلاقات الدولية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط١ ، الجزائر ، ١٩٩٢ .

٥ – سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، جامعة حلوان ، ط٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦ – نزيهة مبارك عبد المقصود التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، ط١ ، دار الفكر الجامعي ، جامعة الازهر الشريف ، مصر ، ٢٠٠٧ .

٧ – صلاح الدين حسن السيد ، الاتحاد الاوروبي والعملة الاوروبية الموحدة ، ط١ ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٨ – محمد علي اللبني ، مقدمة في التحليل الاقتصادي ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

٩ – مطانيوس حبيب ، مسائل الاقتصاد اللاسياسي ، دار الرضا للنشر ، ط١ ، دمشق ، ١٩٩٩ .

١٠ – محمد زكي الشافعي ، التنمية الاقتصادية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١١ – طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار ، ط١ ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٧ .

١٢ – طارق الحاج ، عالم الاقتصاد ونظرياته ، ط١ ، دار الناشر للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٧ .

١٣ – حسن علي الخربوش ، الاستثمار بين النظرة والتطبيق ، ط١ ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .

١٤ – يحيى عبد الرحمن ، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٩٤ .

١٥ – حاتم فارس طعان ، الاستثمار اهدافه ودوافعه ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٩ .

١٦ – عبد الخالق فاروق ، الاقتصاد المصري ، ط١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

١٧ – وحيد عبد المجيد ، العلاقات السعودية المصرية ، ط١ ، دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ٢٠٠٢ .

ثانياً :- المجلات والصحف

١ – محمد سعيد حميد ، الابعاد السياسية والاقتصادية ، جريدة البعث ، دمشق العدد ١٢٨١٤ ، ٢٠٠٦ .

٢ – محمد عبد القادر ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، جريدة الاهرام ، العدد ٢٧٦ ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٣ – لبنى عبد الله القاضي ، أثر العمالة الاجنبية ، مجلة المركز العربي ، الرياض ، ٢٠١٠ .

٤ – احمد خليلي الضبع ، المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٢ ، مصر ، ٢٠١٣ .

ثالثاً :- الرسائل والدراسات

١ – حسين عارف العبيدي ، القوةفي العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

٢ – دقيش ابو بكر ، مذكرة التكامل الاقتصادي العربي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٣ – السعيد بوشول ، واقع التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، الرياض ، ٢٠٠٨ .

٤ – طلعت أديب عبد الملك ، دور التصدير والاستيراد في عملية التنمية ، سلسلة دراسات المعهد القومي للادارة العليا ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٥ – عمرو رجب ، الاقتصاد والتحول الديمقراطي في مصر ، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

٦ – عواد عثمان الجليس ، العلاقات المصرية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

رابعاً :- المواقع الالكترونية (الانترنيت)

١ – نبيهة جابر ، فكرة الاستيراد والتصدير ، مقال على الموقع على نفسك مهارات العمل الحر بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٦ / الرابط : www.drnabihagaber.blogspot.com .

٢ – عمرو علي ، التعاون الاقتصادي بين مصر والدول العربية (التطور والنتائج) ، احوال مصر ، ٢٠٠٢ ، الرابط : www.digital.aheam.org .